

ملخص واف

يبدو أن تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمات السلبية المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة يزداد هشاشة وتعرضا لمخاطر جديدة. فتزايد التشرد الجغرافي-السياسي، وارتفاع التوترات التجارية، وضعف التعاون الدولي تولد كلها أجواء غير عادية من عدم اليقين الذي يؤثر سلبا على الآفاق الاقتصادية العالمية، في ظل توقعات زيادة ضعف النمو واتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية على نحو يفوق ما كان متوقعا وقت صدور عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبدأ الارتفاع الحاد في عدم اليقين الاقتصادي العالمي في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ في التأثير على اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى من خلال تراجع أسعار الطاقة وتشديد الأوضاع المالية الخارجية. وتضطلع العوامل العالمية بدور رئيسي في التأثير على أجواء عدم اليقين المحلية في هذه الاقتصادات (الفصل الثاني)، وهو ما يسفر عن تفاقم مصادر عدم اليقين الإقليمية الرئيسية، بما فيها الصراعات الجارية، ومكامن عدم الاستقرار السياسي، والتعرض لمخاطر التغيرات الحادة في الظروف المناخية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو في عام ٢٠٢٤. ففي الاقتصادات المستوردة للنفط، أثرت الصراعات على بعض البلدان. ونجحت الاقتصادات المصدرة للنفط في اجتياز مشهد اقتصادي معقد ومحفوف بعدم اليقين، تدعمها الجهود الجارية لتنويع النشاط الاقتصادي، رغم تراجع النشاط النفطي نتيجة لتمديد التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط التي أقرها تحالف "أوبك+". ولا يزال من المتوقع أن يزيد النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وإن كان بوتيرة أبطأ بكثير مما كان متوقعا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي نظرا لأن التداعيات الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية العالمية وارتفاع عدم اليقين تضيف إلى الأعباء الناجمة عن استعادة إنتاج النفط على نحو أكثر تدريجا (بعد تمديد فترة تخفيضات الإنتاج الطوعية في ظل أوبك+ وتشديد العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية)، والآثار الممتدة من الصراعات في المنطقة، والنقد الأبطأ من المتوقع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في بعض اقتصاداتها. ويُتوقع استمرار تراجع التضخم بالتدريج على المدى المتوسط، وألا يظل مرتفعا إلا في بضع حالات.

وشهدت اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نموا قويا في الناتج عام ٢٠٢٤، تجاوز توقعات عدد أكتوبر/تشرين الأول من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى التداعيات الإيجابية الأقوى والأطول من المتوقع على الطلب المحلي نتيجة لحرب روسيا في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تعود هذه الآثار إلى طبيعتها على مدار الأعوام القليلة القادمة إلى جانب ثبات نمو إنتاج الهيدروكربونات وتراجع التحفيز المالي، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في القوقاز وآسيا الوسطى. وقد أخذ التضخم يتجه نحو الانخفاض في معظم اقتصادات المنطقة ويُتوقع أن يظل عموما ضمن المستويات المستهدفة المقررة على المدى المتوسط.

ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة مائلا نحو التطورات السلبية. وتتمثل مخاطر التطورات السلبية الرئيسية في عودة الصراعات واستمرار تصاعد أجواء عدم اليقين العالمي، ولا سيما المرتبط بالتغيرات في التعريفات الجمركية والاختلالات التجارية المحتملة التي يمكن أن تقضي إلى كبح الطلب المحلي والخارجي وزيادة تشديد الأوضاع المالية وإضعاف القطاع النفطي. ويوضح تحليلنا أن الارتفاعات الحادة في عدم اليقين بدافع من الصدمات العالمية تقتزن بخسائر كبيرة ودائمة في الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى على حد سواء (الفصل الثاني). وإذا استمر الارتفاع الحاد في عدم اليقين الذي بدأ في مطلع عام ٢٠٢٥، فبإمكانه أن يؤدي إلى هبوط الناتج بنحو ٤,٥٪ دون مستوى اتجاهه العام الأصلي بعد عامين بالنسبة لمتوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وهناك كذلك بعض احتمالات بحدوث تطورات إيجابية، فالتوصل إلى تسوية سريعة ومستدامة للصراعات في المنطقة وزيادة الفعالية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يمكن أن يؤديا إلى تحسن الآفاق الاقتصادية على نحو أفضل كثيرا من المتوقع على المدى القريب والمتوسط.

وفي خضم هذه الحالة من الارتفاع الشديد في عدم اليقين، يواجه صناع السياسات المهمة الصعبة المتمثلة في تخفيف المخاطر قصيرة المدى مع إعادة بناء الهوامش الوقائية الاقتصادية والسعي في الوقت نفسه للوصول إلى تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط. ويكتسب كل من تعزيز استدامة المالية العامة وضمان استقرار الأسعار أهمية أكبر في ظل احتمال حدوث صدمات سلبية جديدة في النمو والأوضاع المالية. أما تأكيد أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي فسوف يقتضي تجنب ما تقدمه المالية العامة من دعم مكلف ويصعب التراجع عنه للقطاعات أو الشركات المتأثرة سلبا بالتدابير الحماائية الجديدة. وصدور استجابة ملائمة بقدر أكبر سينطوي على تعجيل الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعات

غير الاستخراجية. ومن شأن تنويع النشاط بعيدا عن الشركاء التجاريين التقليديين والسلع الأولية مع تعميق التكامل الإقليمي أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ومن شأن تعزيز أطر الحوكمة والأطر المؤسسية أن يقوي بدوره القدرة على التحرك بفعالية في مواجهة عدم اليقين المتزايد. وفي حين أن إصلاحات الحوكمة ضرورية لوضع أسس إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، فاتخاذ أشكال جديدة من التعاون الدولي تتضمن الأطراف المعنية الإقليمية سيكون أمرا حيويا لتأمين الاحتياجات التمويلية الواسعة لإعادة الإعمار وتقديم الدعم الإنساني في ظل تقلص التمويل الخارجي، بما فيه المساعدات الدولية.